اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الفواكه والخضر

المادة	السعر	المادة	السعر
طماطة	٦٠٠	خس	٧٥٠
بطاطا	٣٥٠	خيار	٧٥٠
باذنجان	٥٠٠	برتقال	٧٥٠
فلفل أخضر	٧٥٠	تفاح	٧٥٠
فاصوليا	٧٥٠	رمان	٥٠٠
بصل	٥٠٠	لالنكي	٧٥٠
بصل أخضر	٢٥٠	نومي حامض	٧٥٠
شجر	٥٠٠	موز	١٢٥٠
قرنابيط	٥٠٠	عنب	٧٥٠
سبانغ	٧٥٠		

الجوانب الضرورية لإصلاح الاقتصاد العراقي للمرحلة المقبلة

الدكتور باتم خليفة الكبيسي*

يعتبر تصحيح الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي السبيل الذي يتعين على الاقتصاد العراقي أن يسلكه لمعالجة ما يعتريه من اختلالات هيكلية واقتصادية نتيجة للحروب والأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي طوال فترة الثمانينيات والتسعينيات وما رافقها من عقوبات اقتصادية تمثلت بالحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق والذي شل معظم الفعاليات والأنشطة الاقتصادية المتمثلة بإنخفاض مؤشرات أداء الناتج المحلي الإجمالي وما رافقه من انخفاض متوسط دخل الفرد. هذا بالإضافة إلى تأثر الواقع الاقتصادي بمتغيرات أخرى أثقلت من مسيرة نموه وتطوره التي تمثلت بتفاقم المديونية الخارجية والبطالة وارتفاع مؤشرات التضخم النقدي وعجز القطاع الخاص عن القيام بدوره في مساندة القطاع العام. حيث لا تزال هذه الآثار السلبية تقتضي العمل على إيجاد حزمة من السياسات الاقتصادية الإجمالية والقطاعية لتبرير عدم الاعتماد على القطاع النفطي وتجاوز حالة الأحادية التي يتصف بها الاقتصاد العراقي من خلال العمل على تمويل قطاعي الزراعة والصناعة والنهوض بهما نتيجة للعوائد والإيرادات المالية المتحققة من القطاع النفطي لتنويع بنية الاقتصاد العراقي وهذا يستلزم تحقيق جملة من المتطلبات المتمثلة بالآتي:

١- إن النهوض بقطاعي الزراعة والصناعة سيوفر حماية للاقتصاد العراقي الذي يوصف بأحادية الجانب المتمثل بزيادة الصادرات النفطية حيث يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية مما يجعل الصناعة الوطنية أقل قدرة على المنافسة ونتيجة لذلك ترتفع الاستيرادات وتنخفض الصادرات من المنتجات غير الطبيعية.

٢- إن الصناعة النفطية تتصف بتقلباتها وعرضة للتذبذبات الكبيرة في الأسعار بين الحين والآخر مما يجعل عملية التخطيط صعبة قد تحرف تنمية الاقتصاد العراقي عن التوقعات المخطط لها. حيث إن تحويل بنية الاقتصاد العراقي من خلال إعطاء دور أكبر للقطاعين الزراعي والصناعي اللذين يتعرضان لدورات تختلف عن تلك التي يتعرض لها قطاع النفط سيقلل من تأثير الهزات التي يحدثها النفط على الاقتصاد العراقي.

٣- من أجل تنويع مصادر الدخل والحد من آثار البطالة المتفشية في الاقتصاد العراقي يتطلب الأمر تطوير نشاط قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية اللذين يتميزان بكثافة عنصر العمل على عكس الحال فيما يتعلق بقطاع النفط الذي يتصف بكثافة عنصر رأس المال واستخدام التكنولوجيا المتطورة فيه يمكن أن يساعد على خلق فرص العمل بصورة مباشرة من خلال قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية وما يتعلق بهما من فروع وأنشطة مرتبطة بهما.

ومما يثبت صحة ما ورد إن معدلات النمو التي تحققت خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي في ظل استراتيجية إحلال الاستيرادات القائمة على سياسات الحماية والدعم، كانت نتيجة لإيرادات النفط الضخمة والتي مكنت من إدامة هذا النموذج من النمو لسنوات عديدة. إلا أن انخفاض إيرادات النفط وتوقفها في عام ١٩٩١ إثر العقوبات الاقتصادية التي فرضت من قبل الأمم المتحدة أظهرت فشل هذه الستراتيجية حيث لم تعد قادرة على دعم الزيادة في إعداد القوى العاملة ومعدلات الدخول مما خلق تحديات كبيرة للاقتصاد العراقي بسبب الزيادة في السكان مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي وعدم قدرة النشاطات الاقتصادية التي يحركها القطاع العام على تعويض الانخفاض الحاصل في إيرادات النفط ولاعلى تحريك عناصر النمو في الاقتصاد. فالجهود التنموية التي تمت عبر الخطط الخمسية آنذاك كانت نتيجة تطبيق هذه الستراتيجية قد تلاشت بمجرد انخفاض الإيرادات النفطية. مما يؤكد خطورة الاعتماد على مصدر واحد للتنمية، وتبعاً لذلك فإن هناك إصراراً بأن العراق بحاجة إلى إحداث تحولات جذرية في بنيته الاقتصادية لتنويع مصادر النمو والدخل. وهذا يتطلب استراتيجيات وإصلاحات اقتصادية خاصة إن الاقتصاد العراقي يواجه تحديات جساماً لابد من تضافر الجهود خاصة المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية لتمكين العراق من الانطلاق نحو المستقبل الأفضل ومن هذه التحديات:

أ- بناء المؤسسات الديمقراطية.
ب- إنهاء العزلة السياسية التي فرضت على العراق بالسابق.
ج- الانفتاح على اقتصاديات العالم.
د- تعزيز دور القطاع الخاص.
هـ- اتباع سياسة مالية جديدة مسؤولة.
و- حل مشكلة المديونية الخارجية.

وهنا سوف أركز على التحديات الثلاثة الأخيرة بسبب علاقتها بالجانب المالي والسياسة المالية:

أولاً: تعزيز وتقوية دور القطاع الخاص:

إن من أولويات السياسة الاقتصادية في الوقت الحاضر هو تفعيل وتوسيع دور القطاع الخاص باعتباره إحدى الوسائل الفعالة لتحريك الاقتصاد العراقي وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص التشغيل، وقد اتخذت خطوات عديدة في هذا الاتجاه منها:

أ- تعديل قانون الشركات العراقي لتسهيل تأسيس الشركات بتبسيط إجراءات تسجيلها وتنظيم أعمالها.
ب- إصلاح النظام الضريبي وتخفيض الضريبة على المدخولات مما سيترك حصة أكبر من دخل الوحدات الاقتصادية لديها لاستثمارها في مشاريع جديدة.
ج- تشجيع المصارف التجارية الحكومية والخاصة لتوسيع منح التسهيلات الائتمانية والقروض بالعملة المحلية والأجنبية لتوسيع نشاطات وفعاليات المشاريع الخاصة.
د- السعي لدى المؤسسات المالية الدولية لحثها على تقديم القروض والمساعدات لدعم مشاريع القطاع الخاص.
هـ- إعادة النظر في دور القطاع العام الذي توسع بشكل كبير خلال العقود الثلاثة المنصرمة برغم ما تعانيه المؤسسات والمنشآت والشركات من ضعف وعدم كفاءة في إدارة واستخدام الأموال العامة.

ثانياً: اتباع سياسة مالية مسؤولة:

إهمال السياسة المالية في السابق نتيجة للعقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي فقد سعى العراق مؤخراً إلى اتباع سياسة مالية مسؤولة في إعداد موازنة عام ٢٠٠٤ تستند إلى قاعدة التوازن، وعند ظهور عجز فلابد أن يكون مؤقتاً وغير دائمي يمكن إدامته وتمويله من مصادر معروفة مسبقاً دون اللجوء إلى القروض والطبع النقدي. كذلك الأخذ بعين الاعتبار التوازن بين الاستهلاك والاستثمار ومعدلات الدين للناتج القومي وقدرة الاقتصاد العراقي على خدمة الدين. لقد حددت موازنة عام ٢٠٠٤ معتمدة إلى حد كبير جداً على مصدر واحد لتمويلها وهو الإيرادات النفطية. لذلك يسعى العراق إلى تنويع إيراداته وتجنب الاعتماد على النفط كمصدر واحد لتمويل الموازنة فقد تم:

١- بناء نظام ضريبي فعال يتسم بالبساطة والشفافية ويوازن بين تخفيف العبء الضريبي لتشجيع الاستثمار وإدامة إيراد جيد ومستقر لتمويل الموازنة فقد تم تخفيف نسبة الضريبة على المدخولات إلى نسبة ١٥٪ كحد أعلى، هذا من ناحية وتوسيع القاعدة الضريبية بحيث شملت مدخولات العاملين في الدولة وتقليل الاستثناءات من ناحية أخرى.

٢- دراسة إمكانية استحداث ضريبة المبيعات أو القيمة المضافة التي تتسم بالشمولية والقاعدة العريضة لرفد الموازنة بموارد إضافية.

٣- دراسة التدرج في تخفيف دعم الأسعار للسلع والمنتجات وخاصة أسعار المنتجات النفطية والطاقة لتوفير موارد لتمويل الموازنة من ناحية وترشيد استخدامها وعدم تشويه الأسعار.

كما أكدت الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٥ إلى تحقيق جانب الاستقرار المالي وتحقيق خطوات ملموسة على صعيد السياسة المالية فقد تم العمل على وضع ضوابط لأحكام النفقات المالية وجعلها تتناسب مع الموارد المالية للدولة وتجنب الاعتماد على مصادر التمويل المحلية للموازنة. إن هذه السياسة الجديدة قد أكدت على العديد من المحاور الأساسية لمعالجة الاختلال المالي فعلى سبيل المثال تهدف السياسة الجديدة إلى تقليل عجز الموازنة المالية من نحو ٤٢٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٠٤ إلى نحو ٢٠٪ منه في عام ٢٠٠٥، ومن ثم العمل في السنوات اللاحقة على تجاوز حالة العجز المالي وصولاً إلى تحقيق فائض في الموازنة المالية. ويمكن تحديد أبرز الجوانب الخاصة بالسياسة المالية خلال عام ٢٠٠٥ من خلال جملة من التوجهات من بينها ما يلي:

١- تهدف السياسة المالية إلى تحقيق زيادة في الإيرادات المالية المتحققة. فقد تم التوجه بشأن فرض ضريبة على المبيعات التي يتوقع أن يتم تنفيذها خلال عام ٢٠٠٦ وما بعده مع العمل على وضع رسم مقداره ٥٪ على الاستيرادات.

٢- تهدف السياسة المالية الجديدة إلى خفض النفقات من خلال العمل على الحد من الدعم المالي من خلال العديد من الفقرات وصولاً إلى إلغائه بشكل كامل ذلك لأن الدعم يرتب اعباءً كبيرة على الموازنة المالية.

٣- العمل على وضع حدود لمستويات الرواتب والأجور وبما لا يتجاوز نسبة ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالقياس إلى ما نسبته ١٦٪ حالياً وإلى خفض النفقات التحويلية وبعض النفقات الأخرى التي تلقي بعبئها على الموازنة المالية للدولة.

ثالثاً: مشكلة المديونية الخارجية:

يشكل الدين الخارجي على العراق التحديات المهمة للسياسة الاقتصادية العراقية كون عبء الدين الذي ترتب على العراق جسيماً لا يمكن للاقتصاد العراقي تحمله وخدمته ويعيق الجهود التي تبذل لانطلاقته واستعادة عافيته حيث قدر مؤخراً بما مقداره (١٣٠) مليار دولار. لذلك يسعى العراق بجدية وبالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وبالأخص (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس ولندن) وكذلك الجهود التي بذلها السيد جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السابق للحصول على تخفيضات جوهرية لهذه الديون من جانب الدول الدائنة وما حصل مؤخراً من قبل اليابان حيث أعفت العراق من ديونه المترتبة عليه بما نسبته ٨٠٪ من إجمالي الدين خير دليل على ذلك.

لقد أعربت العديد من بلدان العالم الدائنة عن نيتها للتعاون والتفاوض لإجراء تخفيض كبير في ديونها المستحقة على العراق وإلى مستويات يمكن للاقتصاد العراقي ديمومتها وخدمتها دون أن تعيق تحقيق معدلات نمو اقتصادي عال ومستمر.

إن العراق مستمر في تجميع البيانات المتعلقة بديونه والمستندات الموثقة لها وقد استعان بشركة محاسبية عالية لإجراء الفحص والمطابقة مع الدائنين تمهيداً للجلوس مع نادي باريس ونادي لندن.

مما تقدم سوف تتم هذه الانتقالات من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي وبشكل خاص تحرير التجارة الخارجية وتوسيع الاستثمار الخاص، بضمنه الاستثمار الأجنبي حيث يلعب هذان العاملان دوراً أساسياً في تنويع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي الذي يتطلب توسيع وتحرير الخدمات الأساسية كخدمات النقل والاتصالات والخدمات المالية وخدمات البنى التحتية والسياحة التي تعتبر من المجالات الأساسية لتوسيع التجارة.

*خبير ومدير قسم السياسات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

سوق العراق للأوراق المالية النشرة اليومية ليوم الاربعاء المصادف 23/11/2005

اسم الشركة	عدد الاسهم المتداولة	حجم التداول (دينار)	سعر الافتتاح	سعر الاغلاق	معدل السعر السابق	معدل السعر الحالي	اعلى سعر تم التداول به	سعر اقل طلب شراء	سعر اقل عرض بيع	عدد العقود المنفذة
قطاع المصارف										
مصرف الشرق الاوسط ح	1568308	11216034	8.200	8.000	8.250	8.250	8.000	8.000	8.000	50
مصرف الاستثمار ح	3060207	21776367	0.000	0.400	0.400	0.750	0.400	0.400	0.450	70
المصرف الاهلي ح	10217287	41820342	4.100	3.850	4.100	4.200	3.900	3.900	4.000	40
مصرف الائتمان ح	700158	14483276	21.000	20.000	20.000	19.700	20.000	18.500	20.000	5
مصرف دار السلام ح	2579543	65287346	24.000	25.500	25.300	23.900	26.000	24.000	26.000	19
مصرف بابل ح	7014240	19880178	2.600	2.150	2.450	2.560	2.600	2.400	0.000	31
مجموع قطاع المصارف	17452466	46071276			61.800	60.360				217
بلغ الرقم القياسي لقطاع المصارف 70.754						بنسبة ارتفاع 0.03				
قطاع الاستثمار										
لاعمار للاستثمار العقاري ح	80000	182500	2.500	2.250	2.300	2.100	2.300	2.250	0.000	2
الوزام للتنمية والاستثمار ح	800000	4895000	6.150	6.150	6.100	6.200	6.100	6.200	6.750	9
بين النهرين للاستثمارات	887207	1774414	2.000	2.000	2.000	1.760	2.000	2.000	1.000	8
مجموع قطاع الاستثمار	1767207	6851414			1.400	0.100				14
بلغ الرقم القياسي لقطاع الاستثمار 107.429						بنسبة انخفاض 0.01				
قطاع الخدمات										
لعب الكرج السلحية ح	309103	2183721	7.000	7.000	7.000	7.000	7.200	0.000	0.000	8
[illegible] ح	2568548	13859049	3.850	3.650	3.800	4.100	4.000	3.800	4.000	10
النخبة لتعبئة المياه	1000000	1000000	1.000	1.000	1.000	1.760	1.000	1.000	0.000	2
الزرافة لنقل البري ح	477274	4040440	8.600	8.400	8.600	8.360	8.600	8.250	8.600	8
الحدود للنقل الكمركي م	170000	1165000	7.000	6.750	7.050	7.250	7.000	6.750	0.000	2
مجموع قطاع الخدمات	5024723	24737210			31.100	31.700				70
بلغ الرقم القياسي لقطاع الخدمات 81.354						بنسبة انخفاض 0.35				
قطاع الصناعة										
بغداد لصناعات الغذائية	200000	1800000	9.000	9.000	9.000	8.000	9.000	8.000	0.000	3
الجليلة الحديثة م	400000	878760	2.200	2.200	2.200	2.260	2.200	2.150	0.000	5
السدة والمنتوجات ح	200771	1200464	4.100	4.000	4.050	4.260	4.100	4.000	4.650	5
كربلاء لصناعة ح	500000	5500000	11.000	11.000	11.000	12.300	11.000	11.000	0.000	1
الصوف العراقية م	7842000	25392124	3.100	3.000	3.000	3.160	3.100	3.000	3.100	13
الهلال الصناعية م	538283	1749420	3.250	3.250	3.250	3.450	3.250	3.100	3.500	4
[illegible] م	4035000	12372500	3.100	3.050	3.050	3.050	3.100	3.000	3.050	21
الصناعات الكيماوية م	810000	5803000	6.200	6.100	6.100	6.160	6.200	6.000	6.300	8
الصناعات الالكترونية م	547570	1544240	2.800	2.760	2.800	2.800	2.800	2.700	2.800	21
الخوجة لمواد الانشائية م	1004208	2926316	2.700	2.700	2.700	2.760	2.700	2.700	0.000	3
الصناعات الطبية م	1703723	13224343	7.800	7.700	7.800	7.700	7.800	7.700	0.000	4
الخازن للمواد الانشائية م	571288	858352	1.600	1.600	1.500	1.500	1.500	1.400	0.000	1
[illegible] م	2080000	6295000	3.100	2.800	3.050	3.100	3.100	2.600	2.900	13
الالبسة الجاهزة م	1710	4104	2.400	2.400	2.400	2.400	2.400	2.350	2.800	1
صناعة الكاشي م	607500	3037500	5.000	5.000	5.000	6.100	5.000	0.000	5.500	8
مجموع قطاع الصناعة	20069815	140390211			63.750	60.450				118
بلغ الرقم القياسي لقطاع الصناعة 78.395						بنسبة انخفاض 0.02				
قطاع الفندق والسياحة										
[illegible] م	5000	325000	65.000	65.000	65.000	65.000	65.000	65.000	0.000	1
[illegible]	188551	3860933	47.600	47.600	47.600	48.300	47.600	47.500	48.000	4
[illegible] م	21100	968166	46.000	46.000	45.000	50.300	46.000	40.000	45.000	7
مجموع الفندق والسياحة	214350	1209970			157.500	170.000				6
بلغ الرقم القياسي لقطاع الفندق والسياحة 28.005						بنسبة انخفاض 0.01				
قطاع الزراعة										
العراقية لانتاج الادوية م	266466	3062348	11.600	11.600	11.600	11.300	11.600	11.500	0.000	5
مجموع قطاع الزراعة	266466	3062348			11.600	11.300				5
بلغ الرقم القياسي لقطاع الزراعة 80.456						سقوط عن البطاقة السابقة				
مجموع الكلي للاسهم	10506072	67459567			305.05	255.30				330
بلغ الرقم القياسي العام 47.708					عدد النقاط 0.530		وبنسبة انخفاض 0.771 %			

وزارة الإعمار والإسكان تنجز تصاميم مجمعات سكنية جديدة

بغداد / رياض القره غولي

تتجه وزارة الإعمار والإسكان بخططها نحو معالجة مشكلة السكن في العراق التي أفرزت الحاجة إلى بناء أكثر من ثلاثة ملايين وحدة سكنية، حيث تقوم الوزارة حالياً ببناء مجمعات سكنية في العديد من مدن العراق ووضع الحجر الأساس لأخرى بما يصب أيضاً في تطوير (٨٠) قطاعاً اقتصادياً مثل النجارة والحدادة والسمكرة والنقل.. الخ.

وحددت الوزارة الميزانية المطلوبة لبناء أكثر من ثلاثة ملايين وحدة سكنية بـ(١٢٠) مليار دولار، حيث يتولى القطاع الحكومي والاستثماري ٦٠٪ من أعمال بناء المجمعات السكنية فيما يتولى القطاع الخاص سد العجز في الوحدات السكنية بنسبة ٤٠٪ وترى الوزارة أنه لا بديل عن خيار استخدام الخزين النقدي للقطاع الخاص الوطني والأجنبي لحل مشكلة السكن في الوقت الذي تسعى فيه إلى زيادة قيمة القروض العقارية لتوفير نسبة ٥٠٪ من نفقات بناء الوحدات السكنية وتقسيطها على مدى (٢٥) عاماً لتسهيل مهمة سدادها مع فوائدها.

وفي سياق متصل أنجز قسم الدراسات والتخطيط الإسكاني في الهيئة العامة للإسكان التابعة لوزارة الإعمار والإسكان تصاميم أربعة مجمعات سكنية بكامل التفاصيل المعمارية والإنشائية والخدمية.

وقال مصدر مسؤول في الهيئة العامة للإسكان إن المجمعات شملت مجمعاً سكنياً في حي الجهاد في بغداد مؤلفاً من (٢٨١) داراً على مساحة ٤٤,٥ دونم، أما المجمع الثاني في التاجي في بغداد فيتكون من (١١٢) داراً على مساحة (١٦) دونماً فيما يتألف المجمع الثالث في السيدية من (٤٩) داراً على مساحة ستة دونمات.

ويضيف المصدر أن المجمع الرابع في ذي قار / الناصرية ويتألف من (١٦٤) داراً على مساحة (٢٦) دونماً، مبيناً أن الهيئة مستمرة بإنجاز تصاميم المجمعات السكنية الأخرى في بغداد والمحافظات في الوقت الذي وصل فيه عدد من المجمعات السكنية في بغداد (السبع أبكار) إلى مراحل متقدمة تجاوزت الـ٨٥٪ كما إن مجمع بنجة علي في كركوك هو الآخر قد قطع أشواطاً متقدمة إلى جانب الحيدرية في كربلاء والحدباء في نينوى.

ويذكر أن وزارة الإعمار والإسكان، قد وضعت الشهر الماضي حجر الأساس لمجمعات سكنية جديدة في النجف وكربلاء والناصرية وميسان وديالى.

بمشاركة عراقية فاعلة

اختتام اجتماعات المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة الحرة في عمان

متابعة كريم الحمداني

اختتمت في الأردن مؤخراً اجتماعات المؤتمر الوزاري العربي التحضيري للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة الحرة العالمية الذي سيعقد بمدينة هونغ كونغ منتصف كانون الأول القادم.

وأوضح مصدر مسؤول في وزارة التجارة أن العراق شارك في المؤتمر بوفد رسمي برئاسة وزير التجارة وعضوية خبراء ومختصين من وزارات المالية والخارجية والتخطيط والتعاون الإنمائي، مبيناً أن هذه المشاركة تحمل أهمية مضافة لما يشكله من فائدة للعراق كونه باشر في إجراء الإصلاحات الاقتصادية للانتقال إلى نظام السوق الحر وإصدار التشريعات الخاصة بذلك والتي من شأنها تهيئة الأجواء الملائمة لدخول العراق منظمة التجارة الحرة واكتساب العضوية.

وأضاف المصدر أن المؤتمر تمخض عنه إعلان عمان الذي اشتمل على مواقف الدول العربية المشاركة إزاء الموضوعات التي ستطرح للتفاوض في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة الحرة العالمية في ضوء ما تضمنه من أهداف كبيرة تسعى الدول العربية للتفاوض بشأنها في المؤتمر ومن أهمها الجانب الزراعي وتنافس الصادرات والدعم المحلي فضلاً عن الجوانب الأخرى كالخدمات ومسائل التنمية والسلع الأساسية، وتيسير التجارة وقواعدها، والبلدان الأقل نمواً، والتعاون الفني وبناء القدرات والتجارة والديون والتموين، التجارة ونقل التكنولوجيا، التجارة والأهداف الإنمائية للألفية مشيراً إلى أنه رافقت الاجتماعات إقامة ورش عمل شارك فيها الخبراء والفنيون المختصون في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حوالي ٣٢ اتفاقية التي تحتل الأولوية في التفاوض والدخول إلى مؤتمر هونغ كونغ المقبل كوحدة لها قوة تفاوضية تعبر عن وجهات نظر عربية مجتمعة لتضيف قوة إضافية بما يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المرجوة في المجالات التي تم ذكرها.

وأكد المصدر أنه في ضوء ما تقدم يمكن القول إن إعلان عمان لابد من أن يحقق جملة من الأهداف والتطلعات العربية التي وردت فيه وذلك نظراً لمستوى المشاركة الذي حظي به المؤتمر الذي ضم إضافة إلى وزراء التجارة والاقتصاد العرب، خبراء المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولي.